



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:

اقتراحات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو

والتقرير المرحلي لعام 2003

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:

اقتراحات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاصو والتقرير المرحلي لعام 2003

ألف - المقدمة

1 - الغرض من هذه الوثيقة هو الطلب إلى المجلس التنفيذي أن يدرس ويقر ما يلي:

- (i) تخفيف الديون عند نقطة اتخاذ القرار لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار المبادرة المعززة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
- (ii) تخفيف إضافي للديون عند نقطة الإنجاز لبوركينا فاصو في إطار المبادرة المعززة؛
- (iii) إحالة الأجزاء ذات الصلة من هذه الوثيقة إلى مجلس المحافظين، بعد تنقيحها أصولاً وفق القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي في دورة دورته الثمانين، على شكل تقرير مرحلي عن عام 2003 ووثيقة معلومات.

باء - حالتان قطريتان

جمهورية الكونغو الديمقراطية

2 - معلومات قطرية أساسية. حققت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدماً كبيراً في تدعيم عملية السلام خلال السنتين الماضيتين (على الرغم من استمرار نشوب أعمال العنف)، وتثبيت وضعها الاقتصادي، وخلق الظروف المواتية للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر على نحو مستدام. فقد تم في يونيو/حزيران 2003 تشكيل حكومة انتقالية تضم الجميع، وتلا ذلك بعد سنتين عقد انتخابات حرة وشفافة؛ وبدأ البلد مسيرة أداء متميز ضمن برامج مدعومة من صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية (برنامج بإشراف موظفي صندوق النقد الدولي، وترتيبات بموجب مرفق النمو والحد من الفقر، وقرض مجدد من المؤسسة الدولية للتنمية مع قروض من أجل الإنعاش الاقتصادي ومشروع طوارئ متعدد القطاعات للإصلاح والتعمير).

3 - وحدت الحكومة أسعار الصرف المتعددة وحررت الأسعار (بما في ذلك تطبيق آلية شفافة وتلقائية لتسعير المنتجات النفطية). وخرقت البلاد الحلقة المفرغة للتضخم المالي وتراجع قيمة العملة، وعادت إلى إجراءات الميزنة العادية (مركزية الإيرادات والمصروفات والحد من قنوات تدفق الأموال من خارج الميزانية وخطط شهرية من الخزانة عن التدفق النقدي)، وعززت إدارة الأموال العامة. إلا أنه على الرغم من أن الأداء المالي العام كان سليماً على العموم فإن التحول المتوقع في المصروفات نحو أبواب الإنفاق المناصرة للفقر لم يتحقق (7% فقط من المصروفات مقابل نسبة مئوية منشودة قدرها 15%) بسبب نقص الاستثمار الممول من الخارج، والإنفاق الاجتماعي، وازدياد المصروفات

المتعلقة بالأمن والسيادة. وقد استطاعت الحكومة أن تبدأ بما يلي: إعادة بناء الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، وإصلاح الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإعادة بناء البنى الأساسية المجتمعية وتعزيز قدرات البلاد المؤسسية والإدارية. وهناك تغييرات هامة قيد التنفيذ في البيئة القضائية والتنظيمية. وقد شرع بإصلاحات أخرى في القطاع المصرفي (قانون جديد للمصارف، واستقلال المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية، وخطة إنعاش للمصارف التجارية المليئة، وإجراءات للتوريد العام، ومراجعة حسابات الحكومة). وبلغ معدل النمو عام 2002، 3% تقريباً وتراجع معدل التضخم إلى 16% (من 135% عام 2001).

4 - وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لا يزيد عن 99 دولاراً أمريكياً (2002) بينما يعيش 80% من السكان تقريباً على أقل من 0.2 دولار أمريكي في اليوم الواحد. وأتى تصنيف جمهورية الكونغو الديمقراطية على مقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2001 في المرتبة 167 من أصل 175 بلداً. وتفوق معدلات وفيات الرضع والأطفال بكثير عن مثيلاتها في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وقد تضاعف عدد الأشخاص الذين أصيبوا بفيروس العوز المناعي البشري 16 مرة في الفترة بين عامي 1990 و2000. وبلغ عدد الذين يعيشون مع فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز 1.1 مليون نسمة بحلول عام 2000 بينما بلغ عدد اليتامى بسبب الإيدز مليون طفل تقريباً. وتراجع العمر المتوقع عند الميلاد من 52 سنة عام 1994 إلى 41 سنة عام 2001. وتودي المالريا بحياة 500 000 شخص في السنة. وفي عام 2000 كان عدد المصابين بمرض النوم 12.5 مليون نسمة. وفضلاً عن هذا فقد ازداد انتشار مرض السل وأمراض الإسهال انتشاراً كبيراً علماً بأن 37% من السكان لا يتمتعون بفرص الحصول على رعاية صحية نظامية ولا تتوافر المراحيض الصحية إلا لنسبة 18% من الأسر، ولا يتاح الوصول إلى مياه الشرب إلا لنسبة 41% من الأسر. ويعاني 41% من الأطفال دون سن الخامسة في المقاطعات الشرقية من سوء التغذية و26% من سوء التغذية الشديد. أما معدل تلقيح الأطفال ضد الأمراض فهو 29%. ولا يواظب على المدارس إلا 17% من الأطفال الذين هم في سن السادسة المطلوبة قانوناً للانخراط في المدارس الابتدائية وتهبط هذه النسبة إلى 10% في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية للألفية تبدو صعبة المنال ما لم يحافظ على معدل نمو مستدام ومستحيل قدره 8 في المائة، فإن الحكومة تبقى مصممة على تحقيق تقدم كبير نحو بلوغ هذه الأهداف.

5 - تعتبر التنمية الريفية أداة أساسية للحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. وتتوي الحكومة أن تركز، خلال سنوات الأعمار الثلاث القادمة، على رفع القدرة الإنتاجية الزراعية والنهوض بكفاءة التسويق المحلي ووضع استراتيجية للتنمية الشاملة. وتتصب هذه الجهود على إصلاح الطرق والمسالك الفرعية الريفية وتوفير الخدمات الإرشادية الزراعية للمزارعين بالاقتران مع توزيع البذور ومبيدات الآفات. وتساند استراتيجية الصندوق القائمة والبرامج التي يضعها، الجهود التي تبذل لتحقيق هذه الأهداف؛ وسيكون لشراكته مع صندوق إنقاذ الطفولة البلجيكي وغيره من الأطراف صاحبة المصلحة دور حاسم في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

6 - مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. في يوليو/تموز 2003 وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على حزمة شاملة لخفض ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واستحقاق هذا البلد لتخفيف عبء الديون بموجب مبادرة الديون المعززة هو في حد ذاته دليل على

اعتراف المجتمع الدولي بالتقدم الهائل الذي حققه خلال السنتين الأخيرتين المتمثل في تشكيل حكومة انتقالية تضم الجميع وتدعيم عملية السلام وثبتت الوضع الاقتصادي وخلق الظروف المواتية للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر.

7 - وفي ديسمبر/كانون الأول 2002، وهي سنة الأساس، بلغ صافي القيمة الحالية لديون جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يعادل 758% من قيمة الصادرات، وما يعادل 1794% من قيمة الإيرادات (بعد تطبيق الآليات التقليدية لتخفيف الديون). ولبلوغ هدف تحقيق صافي قيمة حالية بنسبة 150% من قيمة الصادرات الذي تنص عليه المبادرة المعززة، يتوجب على جميع الجهات الدائنة المتعددة الأطراف أن تقدم خفضاً قدره 80.2% بصافي القيمة الحالية للمبالغ المستحقة لها بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2002. ويتوقع بنتيجة ذلك، وبعد مرحلة انتقالية هشة من الاقتراض الإضافي لتمويل إعادة الأعمار، أن تتراجع نسبة الديون إلى الصادرات إلى 97% خلال عام 2009، ونسبة الديون إلى الإيرادات إلى ما دون 250% عام 2007، ونسبة خدمة الديون إلى 13.4%. ويقدر مجموع المبالغ المطلوبة لتخفيف سائر ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية لجميع الدائنين بنحو 6.3 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. واستناداً إلى الاقتسام النسبي للأعباء ستبلغ قيمة المساعدات متعددة الأطراف 2.5 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية وستبلغ مساعدات الجهات الدائنة من نادي باريس 3.5 مليار دولار أمريكي والدائنون الرسميون من غير نادي باريس 219 مليون دولار أمريكي والمقرضون التجاريون 161 مليون دولار أمريكي. والمطلوب من المجلس التنفيذي هو الموافقة على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية بمبلغ 9.126 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أو 12.3 مليون دولار أمريكي تقريباً) بصافي القيمة الحالية لعام 2002¹. ويمثل هذا المبلغ خفضاً لخدمة الديون بما يعادل 13.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الاسمية تقدم على مدى فترة 19 عاماً، إلا إذا تم استيعابها داخلياً (انظر أدناه).

8 - ستصل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نقطة الإنجاز عند الوفاء بالشروط التالية: (i) المحافظة على استقرار البيئة الاقتصادية الذي يثبت من خلال التنفيذ المرضي في إطار برنامج يلقي المساندة عبر ترتيبات في إطار مرفق النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي ومن خلال تدابير إصلاحات هيكلية محددة في مجالات الحكم والتسيير (بما في ذلك عمليات تقييم جودة الخدمات العامة من جانب مجموعات المستخدمين)، والإدارة المالية الحكومية، وتتبع المصروفات العامة وتحسين بيئة الأعمال؛ و(ii) استكمال وثيقة استراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية تشاركية (مقرر استكمالها بنهاية 2005) وإصدار أول تقرير سنوي عن التقدم المحرز في التنفيذ على أن يقرن كلاهما بموافقة عامة من المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ و(iii) تنفيذ مجموعة من التدابير المتصلة تحديداً بالحد من الفقر؛ و(iv) التأكد من مشاركة الجهات الدائنة الأخرى في عملية تخفيف الديون. ومن المتوقع أن تبلغ جمهورية الكونغو الديمقراطية نقطة إنجازها بنهاية عام 2006.

¹ بلغ الدين الرئيسي المستحق على جمهورية الكونغو الديمقراطية للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2000 مبلغ 18.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ ويدخل ضمن هذا المبلغ عنصر رئيسي قدره 6.20 مليون وحدة حقوق سحب خاصة هي المتأخرات المترتبة بهذا التاريخ (بما فيها رسوم خدمة المتأخرات وقدرها 1.91 مليون وحدة حقوق سحب خاصة). ومجموع السديون المستحقة لأغراض مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هو 20.89 مليون وحدة بالقيمة الاسمية و 11.38 مليون وحدة بصافي القيمة الحالية.

9 - **تسوية المتأخرات مع الصندوق.** تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكثر من عقد من الزمن مشكلة تراكم المتأخرات التي أدت، في حالة الصندوق، إلى تعليق حافظتها القطرية في فبراير/شباط 1993. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2002، وهو تاريخ الأساس لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بلغت المتأخرات المستحقة للصندوق نحو 6.20 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، واستمرت المتأخرات في التراكم. وفي دورة المجلس الثامنة والسبعين في أبريل/نيسان 2003، أقر المجلس التنفيذي خطة تسوية متأخرات جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الوثيقة EB 2003/78/R.8). ويجري حالياً إعادة تنشيط الحافظة القطرية. ووفرت حكومة بلجيكا، نظراً لاقتراب نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة، مساعدة مالية قدرها 2.975 مليون يورو (نحو 2.70 مليون دولار أمريكي في حينه)، جزء منها كدفعة أولى لخطة تسوية المتأخرات، والجزء الآخر لتغطية المتطلبات الناجمة عن خفض خدمة الديون. واستناداً إلى السابقتين المتشابهتين المتعلقةتين بغيينيا - بيساو وسيراليون (الوثيقتان EB 2001/72/R.15 و EB 2002/76/R.9 اللتان تستندان إلى القرار الخاص بالسياسات المدرج في الوثيقة EB 2000/71/R.12)، فإنه يقترح على المجلس التنفيذي أن يوافق على: (i) دمج خطة تسوية متأخرات جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن خطة تخفيف ديونها بصافي القيمة الحالية؛ و(ii) توفير تخفيف للديون بنسبة 100% خلال الفترة المؤقتة. وسيخصص المبلغ المتبقي من المساهمة المالية من بلجيكا لمساندة هذا النهج، وسيكتمل المبلغ من موارد الصندوق الخاصة، إلا إن أمكن حشد موارد أخرى.

بوركينافاسو

10 - **عملية مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.** اتخذ المجلس التنفيذي قرار مشاركة الصندوق في تخفيف ديون بوركينافاسو عملاً بالمبادرة الأصلية على أساس الوثيقة EB 97 62/R.10/Rev.1 والوثيقة EB 2000/70/R.12 فيما يتصل بالتخفيف الإضافي الأصلي عند بلوغ نقطة الإنجاز. واستند قرار الصندوق بالمشاركة في المبادرة المعززة إلى الوثيقة EB 2000/71/R.12. وتبلغ قيمة الالتزام الإجمالي للصندوق في تخفيف ديون بوركينافاسو عند نقطة اتخاذ القرار عملاً بالمبادرة المعززة 5.18 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999، ويدخل ضمن هذا الرقم المبلغ المعتمد قبلاً عملاً بإطار المبادرة الأصلية.

11 - وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية في أبريل/نيسان 2002 على أن بوركينافاسو قد لبثت بصورة مرضية الشروط اللازمة لبلوغ نقطة الإنجاز بموجب المبادرة المعززة وأنها بالتالي أصبحت مؤهلة لاستلام المقدار الكامل لتخفيف الديون الملتمزم به عند نقطة اتخاذ القرار وهي يوليو/تموز 2001. إلا أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قررا لدى استعراضهما لمدى قدرة البلاد على تحمل الديون في مارس/آذار 2002 استناداً إلى بيانات نهاية عام 2001، أن المقدار الإجمالي المعتمد لتخفيف ديون بوركينافاسو يترك نسبة صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات في نهاية عام 2001 بحجم من الديون يصل إلى نحو 200% على مدى فترة طويلة. ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض الصادرات نتيجة هبوط أسعار القطن العالمية (الناجم في جانب منه عن الإعانات الضخمة في أسواق البلدان الصناعية) وإلى الأضرار اللاحقة بالمحاصيل نتيجة الطفيليات الزراعية. وفي ظل هذه التوقعات المتدهورة بشدة ووفقاً لما ينص عليه إطار سياسات مبادرة الديون، وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية على أن بوركينافاسو: (i) عانت من تحول سلبي شديد في ظروفها الاقتصادية؛ و(ii) غدت

مؤهلة للحصول على تخفيف إضافي للديون بغية التقليل من وطأة أي تغييرات سلبية تطرأ على نسب ديونها بسبب هزات خارجية تؤثر على الصادرات ولتدعيم قدرتها على تحمل الديون.

12 - وبغية الوصول إلى الرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الديون إلى الصادرات وهو 150% فإنه ينتظر من جميع الجهات الدائنة المتعددة الأطراف أن تزيد مساهماتها في تخفيف ديون بوركينا فاصو عبر تعديل العامل المشترك لتقليل الديون من 19.7% (بصافي القيمة الحالية للديون بنهاية عام 1999) عند نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المعززة إلى 29.9% بصافي القيمة الحالية لنهاية عام 2001.

13 - استعراض التخفيف الإضافي عند نقطة الإنجاز. أقر المجلس التنفيذي في دورته السادسة والسبعين في سبتمبر/أيلول 2002 (الوثيقة EB 2002/76/R.9) التخفيف الإضافي عند نقطة الإنجاز الذي سبق أن وافق عليه الصندوق في إطار المبادرة المعززة. ونظراً لتباين الطرائق والمؤشرات المستخدمة لحساب تخفيف الدين والتخفيف الإضافي بين المبادرتين الأصلية والمعززة فإن التخفيف الإضافي الذي اقترح على المجلس التنفيذي للصندوق إقراره عام 2002 لم يكن كافياً. لهذا يرجى من المجلس التنفيذي للصندوق الآن الموافقة على تعديل مساهمة الصندوق في التخفيف من ديون بوركينا فاصو إلى مبلغ إجمالي يصل كحد أقصى إلى 7.18 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (9.00 ملايين دولار أمريكي تقريباً موزعة على 2.70 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999 و 4.48 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية لعام 2001²)، بما في ذلك التخفيف المعتمد سابقاً بقرارات من المجلس التنفيذي للصندوق والذي وفر فعلاً. وسيصل هذا المبلغ، بصورة مؤقتة، إلى 10.80 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على مدى تسع سنوات تقريباً. ولما كانت بوركينا فاصو قد بلغت نقطة الإنجاز بموجب المبادرة المعززة فإن مفعول قرار المجلس التنفيذي يسري فوراً.

جيم - تقرير مرحلي لعام 2003 عن تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

التكاليف المقدرة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

14 - قدرت التكاليف الإجمالية للمبادرة لتخفيف ديون 34 بلداً فقيراً مثقلاً بالديون بنحو 39.4 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية لعام 2002 مقارنة بمبلغ 37.3 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية لعام 2001. ويتعلق مبلغ 33.3 مليون دولار أمريكي بالبلدان السبعة والعشرين التي بلغت نقطة اتخاذ القرار. وتتوزع هذه التكاليف بالتساوي على الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف وهي تمثل بالقيمة الاسمية تخفيضاً لخدمة الدين قدره 51.1 مليار دولار أمريكي مع الزمن. ولا تشمل هذه التقديرات أنغولا وكينيا وفيت نام واليمن التي يعتقد أن نسب ديونها هي دون العتبات التي تحددها المبادرة.

15 - ولا يشمل هذا التقدير التكاليف المقدرة للافو وليبيريا والصومال والسودان بسبب مشاكل تتعلق بالبيانات، وفي بعض الحالات بسبب تراكم المتأخرات. وتفيد الحسابات الأولية أن إدراج هذه البلدان سيزيد تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة أكثر من 25% أي ترفعها من 10.6 مليار دولار أمريكي إلى 50 مليار دولار أمريكي

² رهنأ باتفاق نهائي لتخفيف الديون مع البنك الدولي والحكومة. وفي حال التخفيض ينفذ التعديل تلقائياً دون الرجوع إلى المجلس التنفيذي.

بصافي القيمة الحالية لعام 2002. وتتركز معظم هذه التكاليف في السودان. ويمكن أن ترتفع تكاليف مبادرة تخفيف الديون بنحو 729 مليون دولار أمريكي أخرى بسبب التخفيف الإضافي عند نقطة الإنجاز. إذ يجوز، بموجب المبادرة المعززة، وفي حالات استثنائية، النظر في تقديم إعفاء إضافي عند نقطة الإنجاز يتجاوز القدر الملتزم به عند نقطة اتخاذ القرار. وتقرر الأهلية للحصول على تخفيف إضافي عند نقطة الإنجاز على أساس كل حالة بمفردها، ويجوز تطبيقها في الحالات التي تحدث فيها العوامل الخارجية تغييرات سلبية أساسية في الظروف الاقتصادية للبلد. وتفيد التقديرات الحالية أن سبعاً من بلدان الفترة الانتقالية وعددها 19 ستفوق ديونها عند نقطة الإنجاز عتبات مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

بلدان نقطة اتخاذ القرار والبلدان التي تسير باتجاه نقطة الإنجاز

16 - البلدان التي تمت الموافقة عليها. بلغت جمهورية الكونغو الديمقراطية نقطة اتخاذ القرار في يونيو/حزيران 2003 فوصل عد بلدان نقطة اتخاذ القرار بذلك إلى 27 (انظر الجدول 1).

الجدول 1: 42 بلداً فقيراً مثقلاً بالديون

4 بلدان يمكن أن تتحمل الديون	11 بلداً لم تبلغ نقطة اتخاذ القرار	27 بلداً بلغت نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة المعززة
أنغولا، كينيا، فييت نام، اليمن	بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، لاو، ليبيريا، ميانمار (لا تتوافر معلومات من الصندوق)، الصومال، السودان، توغو	الكاميرون، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية (تتمتع بتخفيف مؤقت للديون من الصندوق)، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو (تتمتع بتخفيف مؤقت للديون من الصندوق)، غيانا، هندوراس، مدغشقر، ملاوي، نيكاراغوا، النيجر، رواندا، السنغال، ساوتومي وبرينسيبي، سيراليون (تتمتع بتخفيف مؤقت للديون من الصندوق)، زامبيا <u>8 بلدان عند نقطة الإنجاز</u> بنين، بوليفيا، بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، موزامبيق، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا، وغيانا بموجب المبادرة الأصلية

17 - بلغت كل من بنين ومالي نقطة الإنجاز منذ أواخر عام 2002. ويتبين من الجدول 1 أن ثمانية بلدان بلغت نقطة إنجازها بموجب المبادرة المعززة إضافة إلى غيانا التي بلغت نقطة الإنجاز بموجب المبادرة الأصلية. ومن المحتمل أن تصل كل من إثيوبيا وغيانا ونيكاراغوا والنيجر ورواندا والسنغال إلى نقاط إنجازها بنهاية عام 2003 أو في أوائل عام 2004.

18 - يتم تخفيف الديون بموجب المبادرة المعززة على أساس لا يمكن الرجوع عنه عند نقطة الإنجاز بعد التأكد من استكمال تدابير في ثلاثة مجالات عريضة هي: المحافظة على الاستقرار في المجال الاقتصادي الكلي، وتنفيذ استراتيجية للحد من الفقر يتم وضعها من خلال عملية تشاركية عريضة؛ وتنفيذ إصلاحات اجتماعية وهيكلية. ويعزى التأخر في بلوغ نقطة الإنجاز إلى التحديات المتمثلة في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وفي وضع استراتيجيات للحد من الفقر وتنفيذها. وقد لجأت معظم البلدان التي تواجه هذه التحديات إلى اعتماد التغييرات

الضرورية في السياسات أو أنها تبذل جهوداً من أجل القيام بذلك. فإعداد استراتيجيات للحد من الفقر قائمة كلياً على أساس المشاركة يستغرق أكثر مما هو متوقع، ومع ذلك استطاع 15 بلداً من أصل 19 بلداً في المرحلة الانتقالية استكمال هذه الاستراتيجية ولم يعد يحول دون بلوغها نقطة الإنجاز عام 2004 سوى شرط التنفيذ المرضي لمدة سنة. وقد أنجز تقدم جيد في تلبية الاشتراطات الاجتماعية والهيكلية. ومع أن هذه الاشتراطات ليست السبب المباشر للتأخر حتى الآن إلا أن بوسعها أن تؤدي إلى التأخير في بعض البلدان مستقبلاً. وقد استغرقت عملية الوصول إلى نقطة الإنجاز أكثر مما كان متوقعاً، وما زالت صعوبات بلوغ نقطة اتخاذ القرار قائمة، ومع ذلك فإنه يجري التمسك بالمعايير المعمول بها لتقييم أداء السياسات ضماناً لتحقيق أهداف المبادرة.

19 - أثر مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. من المتوقع أن يتراجع مجموع ديون الـ 27 بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقاط اتخاذ القرار الخاصة بها من 77 مليار دولار أمريكي إلى 26 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية لعام 2002 بعد توفير المساعدة التقليدية لتخفيف الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتخفيف الثنائي الإضافي الملزم به من جانب عدة جهات دائنة. وقد بلغ متوسط نسبة تخفيض مجموع الديون في البلدان الثمانية التي بلغت نقاط إنجازها أكثر من 60% في عام 2002 من صافي القيمة الحالية. ومن المتوقع أن يتراجع المتوسط المرجح لنسبة الدين إلى الصادرات بصافي القيمة الحالية لبلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين من نحو 300% قبل التخفيف عند نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة الأصلية إلى 128% بحلول عام 2005 عندما يتوقع أن تبلغ معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نقاط إنجازها. أما المتوسط المرجح لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بصافي القيمة الحالية فينتظر أن ينخفض من 60% قبل التخفيف عند نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة إلى 30% عام 2005. وتعتبر هذه المستويات المتوقعة قريبة من المستويات الخاصة ببلدان الدخل المنخفض. ومن المتوقع أن يؤدي تخفيف الديون بموجب المبادرة إلى تراجع كبير في نسبة خدمة الدين إلى الصادرات لدى معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار. وكان متوسط نسبة خدمة الدين إلى الصادرات قد تراجع في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول عام 2001 إلى ما دون النسبة المقابلة لدى بلدان الدخل المنخفض الأخرى. وتراجعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات لبلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين من 15.7% وسطياً عامي 1998 و1999 إلى 9.9% عام 2002. وغالباً ما تبدأ خدمة الدين بالهبوط الشديد قبل نقطة الإنجاز بسبب توفير التخفيف الموقت للديون باستثناء البلدان التي لديها متأخرات كجمهورية الكونغو الديمقراطية التي ترتفع فيها نسب خدمة الدين ارتفاعاً شديداً بعد بلوغ نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة المعززة. ويعود هذا الارتفاع في جزء منه إلى استئناف مدفوعات خدمة الدين بعد عملية تسوية المتأخرات. فجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن تقوم بخدمة معظم ديونها في الفترة السابقة. وقد بلغت المصروفات على الحد من الفقر في بلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين أربعة أضعاف مدفوعات خدمة الدين تقريباً عام 2002. ويتوقع أن تقل خدمة الدين السنوية لهذه البلدان للفترة 2001-2005 بنسبة 30% عما كانت عليه عامي 1998-1999 محققة بذلك وفراً سنوياً في خدمة الدين قدره مليار دولار أمريكي. أما المصروفات على الحد من الفقر فقد ارتفعت من نحو 6.1 مليار دولار أمريكي عام 1999 إلى 8.4 مليار دولار أمريكي عام 2002، ويتوقع لها أن ترتفع إلى 11.9 مليار دولار أمريكي في عام 2005. وتعكف سلطات هذه البلدان حالياً على إنشاء نظم لإدارة الإنفاق العام تضمن كفاءة المصروفات على الحد من الفقر.

20 - من المبادئ الأساسية لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أثبتتها الوقائع أن تخفيف الديون ينبغي أن يكون إضافة لأشكال المساعدة التمويلية الخارجية. فقد ازدادت التدفقات الإجمالية والصافية خلال الفترة 1997-2002 لكل بلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين. فعلى الصعيد الإجمالي ازدادت التدفقات الرسمية من نحو 8 مليار دولار أمريكي عام 1997 إلى نحو 12 مليار دولار أمريكي عام 2002، علماً بأن نصف الزيادة كان بسبب تخفيف الديون بموجب المبادرة. ومع العمل بالمبادرة المعززة طرأت أيضاً زيادة كبيرة على تدفقات الموارد الصافية (أي الفرق بين إجمالي تدفق الموارد ومدفوعات خدمة الدين). وجدير بالذكر مع ذلك أن تدفقات التمويل الخارجي الرسمي إلى بلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين تراجعت تراجعاً كبيراً في منتصف التسعينات (كما حدث في بلدان الدخل المنخفض الأخرى). والزيادة التي طرأت على هذه التدفقات مؤخراً إنما تعيد التمويل الخارجي إلى المستويات التي كانت سائدة في أوائل التسعينات. ثم إن الزيادة الكلية في تدفق الموارد تحجب الاختلافات القائمة بين البلدان والدور العام الذي يلعبه أداء البرامج والسياسات في جذب الموارد الرسمية. وقد ارتفع معدل تدفقات التمويل الخارجي في الفترة 2000-2002 بالنسبة لمعظم بلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين مقارنة بمعدلات فترة 1997-1999، وإن لم يحدث ذلك في ثمان من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد تعرضت خمسة منها (غينيا - بيساو وملاوي ونيكاراغوا وساو تومي وبرينسيبي والسنغال) لانقطاعات ممتدة في برامجها المدعومة من مرفق النمو والحد من الفقر مما أثر على تدفق المساعدات. وعانى بلدان آخرا (مالي وموريتانيا) من تأخر صرف المنح أو القروض. وتمتعت رواندا بتدفقات عالية جداً في أواخر التسعينات وإن تراجعت بعض الشيء في السنوات اللاحقة.

البلدان المتبقية

21 - إن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبادرة مفتوحة أمام كل البلدان المؤهلة التي لديها سجل أداء يوصلها إلى نقطة اتخاذ القرار بنهاية عام 2004 عندما يبدأ سريان بند الغروب وهو البند الذي انبثق من خطة عمل عام 1996 التي وضعت حداً زمنياً من أجل الحيلولة دون تحول المبادرة إلى مرفق دائم وتشجيع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على اعتماد برامج تكيف قابلة للدعم من جانب صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية اللذين وافق مجلساهما التنفيذيان لاحقاً على التمديد لمدة سنتين في كل من عام 1998 و2000 و2002. وتستطيع بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تبدأ سجلاً لأداء السياسات قبل أن يبدأ سريان بند الغروب بنهاية عام 2004 كيما تصل إلى نقطة اتخاذ القرار الخاصة بها.

22 - وفي حالة جمهورية الكونغو، يمكن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يعدا وثيقة أولية في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قبل نهاية عام 2003، ما لم تقع مضاعفات غير متوقعة. أما عملية تسوية المتأخرات المستحقة وهي عملية بالغة الأهمية (وشرط للحصول على موافقة مرفق النمو والحد من الفقر في ربيع 2004 ولبلوغ نقطة اتخاذ القرار في سبتمبر/أيلول 2004) فهي قيد التنفيذ. وقد عقد اجتماع مخصص (باستضافة صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط وبنك البنك الدولي) في فيينا، النمسا، في أكتوبر/تشرين الثاني 2003 تمهيداً لاجتماع قادم للمجموعة الاستشارية.

23 - تشكل النزاعات الأهلية عاملاً حاسماً في معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تصل إلى نقاط اتخاذ القرار الخاصة بها حتى الآن. فقد حدث استمرار النزاعات الأهلية أو اضطراب عملية الخروج من أوضاع ما بعد

النزاعات من فعالية تنفيذ السياسات وبناء المؤسسات. فالكوت ديفوار لم تبلغ نقطة اتخاذ القرار الخاصة بها في سبتمبر/أيلول 2002 كما كان متوقفاً بسبب النزاعات الأهلية التي نشبت في سبتمبر/أيلول 2002 واستمرت في عام 2003. وتعذر استكمال التقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب اندلاع النزاعات الأهلية مجدداً. ومن المعوقات الأساسية التي حالت دون الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في بلدان أخرى، انعدام التوافق السياسي بشأن بعض القضايا الهامة كتقاسم الإيرادات (كما في جزر القمر) أو عدم تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية فعالة. وهناك عائق محتمل آخر هو تسوية مدفوعات المتأخرات الخارجية الممتدة، بما فيها المتأخرات المستحقة للجهات الدائنة متعددة الأطراف. ويتطلب حل مشكلة المتأخرات المستحقة تكثيف الجهود الدولية في عدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مثل ليبيريا والصومال والسودان. ويبدو أن جهوداً من هذا القبيل قد بدأت في السودان. وقد عقد في فبراير/شباط 2003 اجتماع (نظمه الصندوق ورأسه البنك الدولي) لاستعراض ترتيبات تسوية المتأخرات في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أقر فيه ممثلو مصارف التنمية المتعددة الأطراف المشاركة في المبادرة مبدأ توفير توريدات صافية إيجابية أو على الأقل غير سلبية من الموارد إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عمليات تسوية المتأخرات التي تتم في إطار المبادرة ووافقوا أيضاً على تعزيز عملية التشاور والتواصل المبكرين.

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

24 - **التقديرات الحالية لتكاليف المبادرة التي تقع على عاتق الصندوق³.** يقدر حالياً مجموع تكاليف مشاركة الصندوق في كامل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصافي القيمة الحالية بمبلغ قدره 234.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (313 مليون دولار أمريكي) وهو مبلغ يعادل بالقيمة الاسمية 352.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (471 مليون دولار أمريكي) تقريباً. وستبلغ هذه التكاليف، على أساس سنوي، مبلغ 37.8 مليون دولار أمريكي عام 2004 وستصل إلى الذروة عام 2005 حين تبلغ 39.8 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية. وسينتج عن ذلك تخفيض ديون 38 بلداً فقيراً مثقلاً بالديون ومديناً للصندوق بنسبة 52% أي من 597 مليون دولار أمريكي إلى 284 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية على مدى عشرين سنة أساساً.

25 - **الالتزامات التي اضطلع بها الصندوق حتى اليوم.** التزم الصندوق حتى اليوم، بما في ذلك الاتفاق مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتخفيف ديون 27 بلداً وصلت إلى نقاط اتخاذ القرار الخاصة بها بموجب المبادرة المعززة بمبلغ إجمالي بصافي القيمة الحالية قدره 178.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (238.2 مليون دولار أمريكي). وعلى فرض تلبية شروط نقطة الإنجاز بسرعة وتحقيق انطلاقة قوية نسبياً لتخفيف الديون فإن المبلغ سيصل إلى 258 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الاسمية (345 مليون دولار أمريكي) موزعة على فترات زمنية تختلف باختلاف البلدان وتتراوح بين سنتين و27 سنة (كما في ساوتومي وبرينسيبي) بل وحتى 35 سنة (نيكاراغوا).

26 - **تخفيف الديون المقدمة من الصندوق.** كما يبين في الجدول 2، بلغ ما قدمه الصندوق من تخفيف للديون حتى 30 سبتمبر/أيلول 2003 نحو 20.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (27.5 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية

³ نظراً للتغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف وحرصاً على عدم تغيير الأرقام بكثرة فإن التقديرات المقدمة في هذا الجزء المتعلقة بالصندوق محسوبة على أساس سعر الصرف بتاريخ يوليو/تموز 2002 (1.00 وحدة حقوق سحب خاصة = 1.33644 دولار أمريكي) وليس على أساس سعر الصرف الحالي وهو 1.4 تقريباً، ما لم ينص على خلاف ذلك.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

باستثناء الحالات الانتقالية التي يقدم فيها الصندوق تخفيفاً مؤقتاً. ويجري تمويل ذلك من المساهمات الخارجية (35%) ومن موارد الصندوق الخاصة (65 في المائة)

الجدول 2: تخفيف الدين المقدم
(بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2003)

التخفيف المقدم (بوحدة حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية)	البلد
24 971	بنين
5 064 436	بوليفيا
1 699 186	بوركينافاسو
630 000	غيانا (المبادرة الأصلية)
1 835 865	مالي
632 029	موريتانيا
3 324 830	موزامبيق
1 650 606	جمهورية تنزانيا المتحدة
5 782 792	أوغندا
20 644 716	المجموع

27 - جهود الصندوق في تعبئة الموارد. عملاً بوثيقة الصندوق REPL.VI/3/INF.3، وحرصاً على الحد من أثر مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على موارده المتاحة من أجل الالتزام بقروض ومنح جديدة، فإن الصندوق يعكف بنشاط على تعبئة موارد خارجية إضافية. وتهدف استراتيجية الصندوق المثلثة الاتجاهات في مجال تعبئة الموارد إلى الحصول على ما يلي: مساهمات مباشرة من الجهات المانحة إلى الصندوق؛ ومساهمات من الجهات المانحة مخصصة للصندوق توزع من خلال الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي؛ و، وهو الأهم، حصول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على التمويل الرئيسي من الصندوق الاستثماري على أساس مشابه لذلك الذي تتبعه مصارف التنمية المتعددة الأطراف الأخرى المشاركة في المبادرة. ويبين الجدول 3 نتائج هذه الجهود الحديثة بنهاية سبتمبر/أيلول 2003. وتبلغ الموارد الخارجية التي يجري تعبئتها حالياً نحو 13.3% من مجموع تكاليف الصندوق في إطار المبادرة بالقيمة الاسمية.



الجدول 3: المساهمات التي سددتها الجهات المانحة أو تعهدت بها أو تنظر جدياً في تقديمها*
(بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2003)

المبالغ بالدولار الأمريكي بالقيمة الجارية	الجهة المانحة
2 713 086	بلجيكا
6 988 921	ألمانيا
250 000	آيسلندا
4 314 084	إيطاليا
800 193	لوكسمبورغ
12 311 737	هولندا
5 700 000	النرويج
17 000 000	السويد
3 000 000	سويسرا
9 697 750	المفوضية الأوروبية
62 775 771	المجموع

* ينبغي ملاحظة أن الموارد التي يتم التعهد بها تصرف على مدى فترة من الزمن على دفعات لذلك فإن الأرقام بالدولار الأمريكي تختلف عن المبالغ المتعهد بها بسبب تقلبات أسعار الصرف.

دال - التوصية

28 - يوصى المجلس التنفيذي بما يلي:

(i) الموافقة على المساهمة المقترحة في خفض قيمة ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2002 بما قيمته 9.126 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2002. ويخفف الدين وفقاً لشروط القرار التالي:

"قرر: أن يقوم الصندوق، حال صدور قرار المجلس التنفيذي، بخفض قيمة ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية للصندوق من خلال ضم متأخراتها تجاه الصندوق إلى تخفيف الدين وعبر خفض التزاماتها نصف السنوية لخدمة ديونها المستحقة للصندوق (أصل الدين ورسوم الخدمة/ومدفوعات الفوائد) بما يصل إلى نسبة 100% مع حلول مواعيد استحقاقها وبحدود المقدار الإجمالي لصافي القيمة الحالية البالغ 9.126 مليون وحدة حقوق سحب خاصة⁴؛

⁴ هذا يعني إدراج خطة تسوية المتأخرات ضمن تخفيف الدين، إضافة إلى تخفيف الدين خلال الفترة المؤقتة. ومع أن تخفيف الدين سيطبق خلال الفترة المؤقتة فإنه لا يصبح سارياً قانوناً إلا عند بلوغ نقطة الإنجاز الخاصة بالبلد.

(ii) الموافقة على التعديل المقترح للمساهمة في تخفيف ديون بوركينا فاسو المستحقة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001 بقيمة إجمالية تصل إلى 7.18 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (تتألف من 2.70 مليون وحدة في عام 1999 بصافي القيمة الحالية و4.48 مليون وحدة في عام 2001 بصافي القيمة الحالية⁵) بما فيها تخفيف الدين الموافق عليه سابقاً وكذلك المقدم سابقاً. ويخفف الدين وفقاً لشروط القرار التالي:

"قرر: أن يقوم الصندوق، حال صدور قرار المجلس التنفيذي، بخفض قيمة ديون بوركينا فاسو المستحقة للصندوق عبر تخفيض التزامات خدمة الدين نصف السنوية المستحقة عليها للصندوق (أصل الدين ورسوم الخدمة/مدفوعات الفوائد) بما يصل إلى نسبة 100% مع حلول مواعيد استحقاقها وبحدود المقدار الإجمالي لصافي القيمة الحالية البالغ 7.18 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (تتألف من 2.70 مليون وحدة في عام 1999 بصافي القيمة الحالية و4.48 مليون وحدة في عام 2001 بصافي القيمة الحالية).

(iii) الإحاطة بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومشاركة الصندوق فيها، والموافقة على إحالة الأجزاء ذات الصلة من هذه الوثيقة إلى مجلس المحافظين بعد تنقيحها أصولاً وفق القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي في دورة دورته الثمانين 2003، بصفة تقرير مرحلي عن عام 2003 وعلى شكل وثيقة معلومات.

⁵ رهنأ باتفاق نهائي لتخفيف الديون مع البنك الدولي والحكومة. وفي حال التخفيض ينفذ التعديل تلقائياً دون الرجوع إلى المجلس التنفيذي.